مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 12/ العدد:02 (2022) ص 313- 333

إلزامية توافق النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Mandatory compliance of the financial accounting system with the International Accounting Standard for Small and Medium Enterprises

لزهر خالدي [1]*، محمد سيد [2]

[1] مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في عين الدفلى، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)،
lazhar.khaldi@univ-dbkm.dz

[2] مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)،
m.sid@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 2022-07-29 | **تاريخ القبول: 2022-09-12**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى إلزامية توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبغية الوصول إلى هدف الدراسة استخدمت استمارة استبيان موزعة على مجموعة من المهنيين والأكاديميين في ولاية باتنة وبعض الولايات المجاورة، وتم الاستعانة ببرنامج SPSS النسخة 28 في تحليل البيانات. وخلصت الدراسة إلى أهمية مراجعة النظام المحاسبي المالي بهدف توافقه مع معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيفات JEL: M13، M41، M49.

Abstract:

This study aimed to clarify the extent of the compatibility of the Algerian financial accounting system with the financial reporting standard for small and medium enterprises.

The study concluded the importance of reviewing the financial accounting system in order to comply with the international accounting standard for small and medium enterprises.

Keywords: financial accounting system, small and medium Foundation, International Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises.

JEL Classification Codes : M13, M41, M49.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الأساسية في أي اقتصاد كان سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، والجزائر كغيرها من دول العالم أصبح هذا النوع من المؤسسات يمثل عصب اقتصادها حيث تشكل نسبة 95% من المؤسسات النشطة في البيئة الاقتصادية المحلية ولمواصلة هذا التطور وجذب مستثمرين جدد وجب توفير معلومات مالية ومحاسبية بالصورة الكافية والملائمة لمستخدميها، لكن بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد جانفي 2010 الذي يهدف للتوافق مع معايير المحاسبية الدولية بنسختها الكاملة والذي يطبق على المؤسسات التي تخضع للمسألة العامة، إلا أن هذا النظام أصبح يشكل عبأ محاسبيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية الدراسة

وبناء عما سبق نطرح السؤال الرئيسي:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وفي ظل هذه الإشكالية وللإجابة عنها تتبادر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي تمكن من توفير معلومات محاسبية ومالية ذات جودة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل توجد معوقات تحول وتحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي الأليات والأدوات الكفيلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التي يتم الاعتماد عليها والمتمثلة في:

- النظام المحاسبي المالي لم يتمكن من توفير معلومات محاسبية ومالية ذات جودة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توجد معوقات تحول وتحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توجد الأليات والأدوات الكفيلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى توضيح مدى إلزامية توافق النظام المحاسبي مع متطلبات المرجعية الدولية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الاعمال الجزائرية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية:IASB تعرف المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة على انها المشروعات التي ليس لها مساءلة عامة، كما انها تقوم بنشر قوائم مالية للمستخدمين الخارجيين (طلال، 2010، صفحة 05).

تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب القانون 02/17 المؤرخ بتاريخ 2017/01/10 " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار

جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (الجزائرية، 2017، صفحة 05).

2.1.2.مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كذلك بعدة مزايا نذكر منها:

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث أن مالك المنشأة غالبا يكون مديرها أيضا حيث يكون صاحب المنشاة مسؤولا عن معظم القرارات التي تخص المنشاة (المحروق و مقابلة، 2009، صفحة 04).
- **قلة عدد العاملين وصغر حجم رأس المال:** وذلك بسبب صغر حجم المنشاة وقلة أنشطتها، وذلك بسبب رغبة صاحب المنشأة بتقليل التكاليف (العبايجي، 2013، صفحة 19).
- **القيمة المنخفضة للأصول الثابتة:** كذلك انخفاض درجة المخاطرة حيث يعتمد اصحاب هذه المشاريع على رؤوس أموالهم وثرواتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على الديون (هيكل، 2003، صفحة 20).
- **تساهم المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة الناتج القومي:** وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار، وتوظيف رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت من الممكن أن تتوجه نحو الاستهلاك، مما يؤدي بدورة إلى زيادة الناتج القومي (القدومي، 2012، صفحة 583).
- **اعتماد هذه المنشأة بشكل كبير على الناتج المحلي والموارد المحلية الاولية:** حيث أن أغلب هذه المنشآت لا تعتمد على استيراد موادها من الخارج بل تعتمد على المواد المتاحة داخل البلد (المحروق و مقابلة، 2009، صفحة 04).

2.2. القياس والافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي: scf

1.2.2..القياس وفق النظام الحاسبي المالي:

حســـب النظام المحاســـبي المالي يعتمد القياس كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها النظام المحاسبي المالي وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى كل من القيمة العادلة وقيمة الإنجاز بالإضافة إلى القيمة المحينة، حيث تم تعريفهم في هذا النظام كالآتي: (ج.ر.ج.ج، 2009، صفحة 7/6).

- **القيمة العادلة (أو القيمة الحقيقية أو الكلفة الراهنة):** هو المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.
- **قيمة الإنجاز:** مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصـــول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج عادي.
- **القيمة المحينة أو قيمة المنفعة:** التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

2.2.2.الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

يرتكز الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على مقومات أساسية وهي: (صديق و صديقي ، 2016، صفحة 79/78).

- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية؛
- تحديد الغرض التي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية؛
- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عليها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

- تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات.

3.2. القياس والافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

1.3.2. مفهوم القياس المحاسبي:

توجد العديد من التعاريف على المستوى الدولي للقياس المحاسبي ومنها:

هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية (الجعارات و الطبري، 2013، صفحة 236).

2.3.2.معايير القياس المحاسبي:

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس، ما يؤدي إليه من نتائج وكذا الأهداف المرغوب تحقيقها من وراء عملية القياس المحاسبي وهذه المعايير يمكن تلخيصها فيما يلي: (رولار كاسر، 2007، صفحة 43).

موضوعية القياس المحاسبي؛ ملائمة القياس المحاسبي، القابلية للتحقيق، القابلية للقياس معيار الفائدة.

3.3.2.مفهوم الافصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه" نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب فيها" (بسعادة علي ، 2008، الصفحات 20-23).

4.2. القياس المحاسبي وفق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتطرق إلى القياس حسب ما ورد في القسم الثاني من المعيار المتعلق بالمفاهيم والمبادئ:

1.4.2.إمكانية الاعتماد على القياس:

ورد القياس وفق هذا المعيار على شـــكل فقرات نوردها كما يلي: (الهيئة الســـعودية للمحاســـبين القانونيين، 2019، صفحة 29).

وفق الفقرة رقم 3002 من هذا المعيار من القسم الثاني المفاهيم والمبادئ فإن الضابط الثاني لإثبات بند ما هو أن تكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياســـها بطريقة يمكن الاعتماد عليها وفي العديد من الحالات، تكون تكلفة أو قيمة البند معلومة. وفي حالات أخرى، يجب تقديرها. ويعد استخدام التقديرات المعقولة جزءا أساسيا في إعداد القوائم المالية، ولا يقلل من إمكانية الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن إجراء تقدير معقول، فلا يتم إثبات البند في القوائم المالية.

وحســـب ما جاء في الفقرة رقم 3102 من هذا المعيار أي بند لا يســـتوفي ضـــابطي الإثبات قد يصبح مؤهلا للإثبات في تاريخ تال نتيجة للظروف أو الأحداث اللاحقة.

كما نصت الفقرة رقم 3002 من هذا المعيار البند الذي لا يستوفي ضابطي الإثبات، قد يستحق مع ذلك الإفصـاح عنه في الإيضـاحات أو المواد التفسـيرية أو الجداول الملحقة بالقوائم المالية. ويكون هذا الإجراء مناسبة عندما تكون المعرفة البند أهمية في قيام مستخدمي القوائم المالية بتقويم المركز المالي للمنشـأة وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.

2.4.2.القياس:

يعرف وفق الفقرة رقم 3302 من هذا المعيار على أنه آلية تحديد المبالغ النقدية التي تقيس بها المنشـأة الأصـول والالتزامات والدخل والمصـروفات في قوائمها المالية، وينطوي القياس على اختيار أسـاس للقياس. ويحدد هذا المعيار الدولي للتقرير المالي أسس القياس التي يجب على المنشـأة أن تستخدمها لأنواع عديدة من الأصـول والالتزامات والدخل والمصـروفات (الهيئة السـعودية للمحاسـبين القانونيين، 2019، صفحة 29).

3.4.2.أسس القياس المحاسبي:

وفق الفقرة رقم 3402 من هذا المعيار يوجد أساسان شائعان للقياس هما التكلفة التاريخية والقيمة العادلة: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 29).

التكلفة التاريخية للأصـــول: هي مبلغ النقد المدفوع أو معادلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للعوض المقدم لاقتناء الأصل في تاريخ اقتنائه. والتكلفة التاريخية للالتزامات هي مبلغ المتحصلات من النقد المستلم أو معادلات النقد المستلمة أو القيمة العادلة للأصول غير النقدية المستلمة في مقابل الواجب في وقت تحمله، أو في بعض الحالات على سبيل المثال، ضريبة الدخل مبالغ النقد أو معادلات النقد المتوقع أن تدفع لتسوية الالتزام في السياق العادي للأعمال. والتكلفة التاريخية المطفأة هي التكلفة التاريخية للأصل أو الالتزام مضاف إليها أو مطروحا منها ذلك الجزء من تكلفته التاريخية المثبت سابقا على أنه مصروف أو دخل.

القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل، أو تسوية التزام، بين أطراف لديهم المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة تتم بإرادة حرة. ويجب تطبيق الإرشـــادات الواردة في الفقرات 72511-23011 في الحالات التي يلزم أو يسمح فيها بالقياس بالقيمة العادلة.

4.4.2.مبادئ الإثبات والقياس الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفق الفقرة رقم 3502 تستند متطلبات إثبات وقياس الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الواردة في هذا المعيار إلى المبادئ السائدة المستمدة من المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة. وفي حال عدم وجود أي متطلب في هذا المعيار ينطبق تحديدا على معاملة أو على حدث أو ظرف آخر، فإن الفقرة 4010 توفر دليلا إرشادية للاجتهاد، كما تضع الفقرة 5010 تسلسلا هرمية يجب على المنشأة اتباعه عندما تقرر السياسة المحاسبية المناسبة في ظل الظروف القائمة. ويتطلب المستوى الثاني من ذلك التسلسل الهرمي من المنشأة أن تنظر إلى التعريفات وضوابط الإثبات ومفاهيم قياس الأصول والالتزامات

والدخل والمصروفات والمبادئ السائدة الموضحة في هذا القسم (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 30).

3. الدراسة الميدانية

1.3. صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0,60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لقياس الصدق، ويجب أن يكون أكبر من 0,70، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): صدق وثبات الدراسة

الرمز	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
A	**المحور الأول**: النظام المحاسبي المالي لم يتمكن من توفير معلومات محاسبية ومالية ذات جودة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05	0.721	0.849
B	**المحور الثاني**: المعوقات التي تحول وتحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08	0.826	0.908
C	**المحور الثالث**: الأليات والأدوات الكفيلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية	06	0.793	0.890
إجمالي المحاور		**19**	**0.808**	**0.898**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V28.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمحاور الدراسة تجاوز الحد الأدنى له حيث بلغ الإجمالي 0.808، كما أخذ المحور الأول قيمة ثبات تقدر بقيمة 0.721، والمحور الثاني قيمة ثبات أكبر تقدر بقيمة 0.826، في حين أخذ المحور الثالث قيمة ثبات تقدر بقيمة 0.793، هذا يعني أن عبارات الاستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة كما قدر معامل الصدق الإجمالي

للاستمارة 0.898. وهنا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها في تحليل النتائج.

2.3. وصف عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر من مهنيين وأكاديميين فاعلين في مجال المحاسبة، ولقد اقتصر مجتمع الدراسة المستهدف على ولاية باتنة وبعض الولايات الأخرى المجاورة، وتم اختيار هذا المجتمع للإلمام بوجهة نظر ذوي الاختصاص في تشخيص لمتطلبات توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجعية الدولية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، ليتم استرجاع 60 استبانة إلكترونية على الفئة المستهدفة بعد الإجابة عليها وفق المعلومات المطلوبة، ومن أجل تفريغ بيانات الاستبيانات التي تم جمعها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS V28 قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعينة المبحوثة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
01	الجنس	ذكر	35	%58.3
		أنثى	25	%41.7
02	الفئة العمرية	اقل من 30	6	%10
		31- 40	12	%20
		41- 50	27	%45
		أكبر من 50	15	%25
03	المؤهل العلمي	ليسانس	17	%28.3
		ماستر	13	%21.7
		ماجستير	5	%8.3
		دكتوراه	25	%41.7
04	المهنة	أستاذ جامعي	24	%40
		محاسب	09	%15
		خبير محاسب	04	%06.7
		محافظ حسابات	7	%11.70
		مهن محاسبية اخرى	16	%26.70
05	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	%13.3

5-10 سنوات	20	%33.3
أكبر من 10 سنوات	32	%53.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V28.

من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها نجد أن:

- أغلبية المبحوثين في الدراسة ذكور بنسبة 58.3%، أما المعلومات العامة المتعلقة بالسن فإن العينة تنحصر ما بين 41 إلى 50 سنة بنسبة 45% وهي الفئة العمرية السائدة في هذه الدراسة، وهذا ما يساعد على إحداث تغيرات فيما يخص الممارسات المحاسبية في البيئة المحلية، لأنه في حالة عينة الدراسة متقدمة في السن تكون عملية التغيير صعبة نوعا ما.
- المعلومات المتعلقة بالمؤهل العلمي نلاحظ أن نسبة الحائزين على شهادة الماجستير والدكتوراه تقدر بـ 50 %، في حين أن 21.70% لحاملي شهادة الماستر، كما يوجد أيضا من بين عينة الدراسة نسبة 28.30% حاملي شهادة الليسانس، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين من الناحية العلمية والعملية.
- نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يمارسون مهنة أستاذ جامعي تقدر 40%، بينما نسبة 60% من مهن أخرى تعمل في مجال المحاسبة (خبير محاسب، محافظ حسابات، محاسب، إلخ....).
- مدة الخبرة لأكبر من 10 سنوات تشكل أكبر نسبة والمقدرة بـ 53.30 %، وتعتبر هذه النسبة مثالية باعتبارها تمثل خبرة مهنية مناسبة من أجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة للاستبيان، كما تعتبر هذه الفئة أيضا كفاءات ومهارات لا بأس بها للمهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة.

3.3. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1.3.3. تحليل اتجاه أراء العينة لفقرات المحور الأول

يمكن توضيح أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): اتجاهات أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول

عبارات المحور الاول	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
النظام المحاسبي المالي لم يتمكن من زيادة جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	00	00.00	51	2	3.683	0.999	موافق
	11.7	00	00.00	85	03.30			
النظام المحاسبي المالي لم يلبي رغبات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02	00	00.00	58	00	3.900	0.543	موافق
	03.30	00	00.00	96.70	00			
النظام المحاسبي المالي ذو لغة معقدة لا تتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بعمليتي القياس والافصاح المحاسبي	02	00	03	51	04	3.916	0.645	موافق
	03.30	00	05.00	85	06.70			
النظام المحاسبي المالي يزيد من نفقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على معلومات محاسبية ومالية	02	00	01	55	02	3.916	0.590	موافق
	03.3	00	01.70	91.70	03.30			
لم يتمكن النظام المحاسبي المالي المطبق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومة المحاسبية	03	01	01	50	05	3.883	0.783	موافق
	05.00	01.7	1.70	83.30	08.30			
المجموع الكلي						**3.859**	**0.712**	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج.spss28

يلاحظ أن أغلبية عينة الدراســـة موافقة على العبارة الثالثة حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.645، ومتوســطها الحســابي 3.916 والذي يجعلها في اتجاه موافق لتحتل المرتبة الأولى مناصــفة مع العبارة الرابعة، والتي تحصلت على انحراف معياري يقدر بـــ 0.590 ومتوسط حسابي 3.916 الذي يشكل الاتجاه موافق كذلك، بينما باقي العبارات فمتوسطها الحسابي ينحصر بين (3.683-3.900)، وانحرافها المعياري ينحصر بين (0.543-0.999) بدرجة تقدير موافق.

بناء عن المتوسط الحسابي العام 3.859 نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة للمحور الأول، ما يثبت اتفاق المختصين في المحاسبة بالجزائر على عدم تمكن النظام المحاسبي المالي من توفير معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالجودة العالية وتلبي متطلبات مستخدميها، بينما قيمة الانحراف المعياري بلغت 0.712 والتي تدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة.

2.3.3. تحليل اتجاه أراء العينة لفقرات المحور الثاني

يمكن توضيح أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): اتجاهات أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني

عبارات المحور الثاني	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
كثرت التعقيدات والأمور القانونية التي تحكم محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون ترك الامر للمختصين	06	16	02	34	02	3.166	1.166	**محايد**
	10	26.7	03.30	56.7	03.30			
عدم تحيين النظام المحاسبي المالي بما يتماشى ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بم ص. م	04	09	03	38	06	3.550	1.080	**موافق**
	06.70	15	05	63.30	0010			
نقص كبير لمراكز التدريب والتأهيل الخاصة بمعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01	09	01	45	04	3.70	0.869	**موافق**
	01.70	15	01.70	75	06.70			
عدم توفر بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01	09	03	38	09	3.750	0.950	**موافق**
	01.70	15	05	63.30	15			
عدم وجود دعم وتشجيع لاعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03	09	01	40	07	3.650	1.038	**موافق**
	05	15	01.70	66.7	11.70			
غياب تشريعات تراعي خصوصية هذه المؤسسات من الناحية المحاسبية	03	12	00	43	02	3.483	1.016	**موافق**
	05	20	00	71.7	03.30			
عدم توفر أسواق متخصصة تستعمل مرجعية محاسبية موحدة للتقييم في ظل غياب دور البورصة	05	09	00	39	07	3.566	1.140	**موافق**
	08.30	15	00	65	11.70			

اختلاف البيئة الجزائرية مع الدول المتبنية لمعيار الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03	05	02	42	08	3.783	0.953	موافق
	05	08.3	03.30	70	13.30			
المجموع الكلي						**3.581**	**1.026**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج.spss28

يلاحظ أن العبارة الثامنة قدر انحرافها المعياري بـ 0.953، ومتوسطها الحسابي 3.783، وهو ما يؤكد موافقة أغلبية عينة الدراسة في الاتجاه موافق، وبذلك احتلت الرتبة الاولى، إلا أن العبارة الأولى تحصلت على انحراف معياري 1.166 ومتوسط حسابي بقيمة 3.166، الذي يشكل الاتجاه محايد، وبذلك احتلت هذه العبارة الرتبة الاخيرة، بينما باقي العبارات فمتوسطها الحسابي ينحصر بين (3.750-3.483)، بدرجة تقدير موافق.

بناء على المتوسط الحسابي العام 3.581 نقول إن الإتحاد العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة للمحور الثاني، ما عدا إجابات العبارة الاولى، هذا ما يثبت اتفاق المختصين في المحاسبة بالجزائر على وجود العديد من المعوقات والعراقيل التي تقف حاجزا أمام تكييف النظام المحاسبي المالي حسب متطلبات المرجعية الدولية بمعنى معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما قيمة الانحراف المعياري بلغت 1.026 والتي تدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة.

3.3.3. تحليل اتجاه أراء العينة لفقرات المحور الثالث

يمكن توضيح أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثالث من خلال الجدول رقم (05)، حيث يلاحظ أن عينة الدراسة موافقة بالأغلبية على العبارة السادسة من خلال حصولها على متوسط حسابي يقدر بـ 3.60 وانحراف معياري 0.960، وجاءت هذه العبارة في الاتجاه موافق وفق مقياس ليكارت الخماسي، وبذلك احتلت الرتبة الأولى، أما العبارة الخامسة فتحتل الرتبة الاخيرة لحصولها على متوسط حسابي بلغ 3.416، وانحراف معياري 1.154، في حين باقي العبارات فمتوسطها الحسابي ينحصر بين (3.433-3.516) بدرجة تقدير موافق.

الجدول رقم (05): اتجاهات أراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثالث

عبارات المحور الثالث	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
اعداد تقارير وقوائم مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02	13	04	39	02	3.433	0.980	موافق
	03.30	21.70	06.70	65	03.30			
توفير قوانين وتشريعات تحكم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن من خلالها تنفيذ أحكام الرقابة عليها	03	09	04	42	02	3.516	0.965	موافق
	05	15	06.70	70	03.30			
توفير هيكل تنظيمي يحقق أهداف الحوكمة ويتمثل في تحديد اختصاصات مجال مجلس إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04	08	01	47	00	3.516	0.965	موافق
	06.70	13.30	01.70	78.30	00			
التحديد الدقيق لمسؤوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة	05	06	07	42	00	3.433	0.980	موافق
	08.30	10	11.70	70	00			
تفعيل الحوكمة الضريبية بجانب حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان التطبيق الأمثل والأفضل لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	08	01	41	03	3.416	1.154	موافق
	11.70	13.30	01.70	68.30	05			
وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات الاخرى ذات العلاقة من البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات	04	06	02	46	02	3.60	0.960	موافق
	06.70	10	03.30	76.7	03.30			
المجموع الكلي						**3.485**	**1.00**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss28.

وبناء عن المتوسط الحسابي العام 3.485 نقول إن الإتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة للمحور الثالث هذا ما يثبت اتفاق المختصين في المحاسبة بالجزائر على وجود العديد من الميكانيزمات التي تلزم توافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما قيمة الانحراف المعياري بلغت 1.00 والتي تدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة.

4. الخاتمة:

حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى إلزامية توافق النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصل البحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات

1.4. النتائج:

- النظام المحاسبي المالي غير قادر على توفير قوائم وبيانات مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية ونجاعة خزينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تمثل إجابة عن صحة الفرضية الأولى؛
- توجد معوقات تحول وتحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- توجد الأليات والأدوات الكفيلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
- النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية بالنسخة الكاملة دون مراعاة خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أثر سلبا عن نوعية المعلومات المالية؛

- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في قصور القياس والافصاح.

2.4.الإقتراحات:

- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والمستجدات والتطورات في الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي (معايير المحاسبة الدولية)؛
- يمكن تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جزئي وذلك بسبب ضعف البيئة المحلية المحاسبية كمرحلة انتقالية على ان يتم تبنيه فيما بعد بشكل كامل؛
- عقد ملتقيات، وإقامة تربصات، ودورات تكوينية في مجال معايير المحاسبة الدولية وعلى وجه الخصوص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مهنيين من أجل اكتساب معارف ومهارات جديدة؛
- الاستعانة بالتجارب الدولية ولاسيما الدول العربية (الأردن، مصر) فيما يخص تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إصدار قوانين ونصوص تشريعية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهل كيفيات إنشائها وتسيرها وتمويلها مما يجعلها تواكب التطورات الدولية؛
- العمل على تعزيز البنية التحتية لمؤسسات المحاسبة في الجزائر وتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة لغرض تطوير المهارات المحاسبية.

5. قائمة المراجع:

أبو غزالة طلال. (2010). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم. عمان: د خليل القصاص.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 مارس, 2009). القرار المؤرخ في 26 جوان 2008،الذي يحدد قوالعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها. ا، 7/6.

الجزائرية, ا. ا .(10 01 ,2017) .القانون 02/17 .الجريدة الرسمية.5 ,

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2019). المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر.

ثائر القدومي. (2012). تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن–المعوقات والتحديات–. مجلة الجامعة الخليجية البحرين.

خالد الجعارات، و محمود الطبري. (2013). مخاطر القياس المحاسبي وإنعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، صفحة 236.

زينب العبايجي. (2013). مدى قابلية المنشأت الصغيرة والمتوسطةالحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسب يالدولي الخاص بعرض البيانات(رسالة ماجستير). عمان، الالردن: جامعة الشرق الأوسط.

عبد الخليل بسعادة علي . (مارس, 2008). الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم5. مجلة المدقق الاردني(76/75).

لايفة رولار كاسر. (2007). القياس واللإصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية. تشرين سوريا: جامعة تشرين.

ماهر المحروق، و إيهاب مقابلة. (2009). المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها. مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التبعة للاكاديمية العربية للعلوم المصرفية، صفحة 242.

مسعود صديق ، و فؤاد صديقي . (15 12, 2016). محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 1(2)، صفحة 79/78.

هيكل, م .(2003) .مهارات إدارة المشروعات الصغيرة)الطبعة الاولى .(.ed القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 02 (2022)
Page **313 -331**

Mandatory compliance of the financial accounting system with the International Accounting Standard for Small and Medium Enterprises

Lazhar Khaldi [1*], Mouhamed Sid [2]

[1] Djildali Bounaama University of Khemis Miliana (Algeria),
lazhar.khaldi@univ-dbkm.dz

[2] Djildali Bounaama University of Khemis Miliana (Algeria),
m.sid@univ-dbkm.dz

Received **: 29-07-2022** ***Accepted*** **: 12-09-2022**

Abstract This study aimed to clarify the extent of the compatibility of the Algerian financial accounting system with the financial reporting standard for small and medium enterprises.

The study concluded the importance of reviewing the financial accounting system in order to comply with the international accounting standard for small and medium enterprises.

.

Keywords:
financial accounting system**;**
small and medium Foundation**;**
International Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises.

JEL Classification Codes : M13, M41, M49.

[*] **Corresponding author**